حرية الصحافة و عقدة الخواجة (1-2)

افردت صحف المعارضة ومواقعها الألكترونية خلال الأيام الماضية مساحات واسعة لنشر تقرير صادر عن مجموعة علاقات عامة تطلق على نفسها اسم " لجنة حماية الصحفيين الدولية " وصفت فيه أوضاع الصحافة في اليمن بأنّها تتدهور بصورة مرعبة !!.

اللافت للانتباه ان معد هذا التقرير الذي أسعد صحف المعارضة كثيراً هو موظف هامشي يعمل منسقاً لتسويق المبيعات التجارية في إحدى شركات الإعلان والبرمجيات المتخصصة بأسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، و تتخذ من باريس مقراً رئيسياً لها إلى جانب مراكز اقليمية في لوكسمبورغ وشيكاغو وسدني ، و كان قد زار اليمن بمعية اثنين من المشتغلين في مجال العلاقات العامة ، أحدهما يعمل مسوّقا للإعلانات التجارية في صحيفة بلاي بوي تصدر في ولاية شيكاغو ، علماً بأن الموظف الذي أعد التقرير اعتاد على استقبال بعض الرسائل عبر الفاكس أو البريد الإليكتروني من جماعات المعارضة في مختلف أصقاع الأرض .

أحمد الحبيشي

لاحظت أنّ التقرير اعتمد في معلوماته بصورة قطعية على شهادات من اعلاميين ومحامين ينتمون الى احزاب المعارضة المنضوية في اطار ما يسمى ((اللقاء المشترك)) ، و بوسع من يقرأ التقرير اكتشاف حقيقة ان معديه لم يطلعوا على ترجمة لمشروع التعديلات المزمع ادخالها الى قانون الصحافة والمطبوعات مترجما بلغاتهم الأصلية ، بل سمعوا كلاما مرعبا عنه في مجالس قات حزبية من معارضيه الذين يجترون كعادتهم مضامين الخطاب الإعلامي والسياسي لأحزاب المعارضة في بلادنا. حيث يلجأ هذا الخطاب دائماً إلى تقديم صورة سوداوية للواقع عبر الصحف ، بينما يعيش قادة احزاب المعارضة – الذين يصممون وينتجون خطاباً كهذا، في واقع وردي آخر ويتهافتون شهرياً وفي المواسم الانتخابية أمام أمناء صناديق بعض أجهزة السلطة التي أفرطت في إفساد قادة المعارضة من خلال تعاملها معهم عبر الأبواب الخلفية للسلطة وأمناء صناديقها !!.

مما له دلالة ان تقرير ما تسمى ((اللجنة الدولية لحماية الصحفيين)) افرد صفحات واسعة أدان فيها مشروع قانون الصحافة والمطبوعات الجديد، حيث بدا هذا المشروع في صورة مرعبة حقاً لمن يقرأ ما يكتبه معارضوه.

وبما اني واحد من الصحفيين الذين ساهموا في اعداد قانون الصحافة والمطبوعات النافذ رقم ٢٥ لعام ١٩٩٠م حين كنت عضوا في مجلس النواب ورئيسا للجنة البرلمانية التي تولت دراسته وتقديم تقريرها النهائي الى المجلس تمهيدا لمناقشته واقراره ، وقد كان القانون النافذ ولا يزال حتى الآن مكسباً عظيماً للديمقراطية في اليمن ، فقد قمت باجراء مقارنة بين القانون النافذ من جهة ، وبين التعديلات التي يجري مناقشتها والتشاور بشأنها حاليا قبل احالتها الى مجلس النواب بهدف اقرارها ومواكبة الاحتياجات الجديدة لتطور العملية الديمقراطية من جهة اخرى ، وبعد الانتهاء من المقارنة وقراءة تقرير ما تسمى اللجنة الدولية لحماية الصحفيين ، شعرت بالاستغراب فعلا من ان يكون الشخص الذي اعد التقرير يمثل لجنة تقول بأن مهمتها هي حماية الصحفيين، بينما تعارض في تقريرها الضوابط التي يضعها مشروع القانون الجديد لعضوية نقابة الصحفيين بهدف تنقية جداولها من الدخلاء والمتسللين !!.

> تقرير ما تسمى اللجنة الدولية لحماية الصحفيين يعارض الضوابط التي يضعها مشروع القانون الجديد لعضوية نقابة الصحفيين بهدف تنقية جداولها من الدخلاء والمتسللين ، ويطالب بالغاء الضوابط التي تضمنها مشروع القانون الجديد لمنع اشتغال غير الصحفيين بمهنة الصحافة !!

لم يقف الأمر عند هذا الحد بل أنّ اللجنة استنكرت وجود ضوابط في مشروع القانون الجديد تمنع اشتغال غير الصحفيين بمهنة الصحافة !!.

من المفارقات المدهشة أنّ الذين احتفلوا بهذا التقرير وأفردوا له صفحات كبيرة في صحفهم هم أنفسهم الذين يطالبون بتنقية قوائم العضوية في نقابة الصحفيين من الأدعياء والدخلاء ، وهم أنفسهم الذين يطالبون بحماية مهنة الصحافة من هؤلاء الدخلاء ومنعهم من الاشتغال بالصحافة والاساءة الى سمعتها وتقاليدها المهنية .

هناك تفسيران لهذه المفارقة.. الأولى هي أنّ المعارضين لمشروع القانون الجديد لم يطلعوا عليه ، ويكتفون بمعارضته من أجل المعارضة لا غير، وربما أنّهم أيضاً لم يحرصوا على قراءة تقرير ما تسمى لجنة حماية الصحفيين الدولية ، الأمر الذي لم يمكنهم من اكتشاف حقيقة أن تقرير تلك اللجنة لا يعترض فقط على مشروع القانون الجديد للصحافة والمطبوعات ، بل يخالف مطالب الأسرة الصحفية اليمنية التي استوعبها مشروع التعديلات لجهة تنقية قوائم عضوية نقابة الصحفيين من الأدعياء والدخلاء الذين يسيئون الى شرف المهنة.

> من المفارقات المدهشة أنّ الذين احتفلوا بهذا التقرير وأفردوا له صفحات كبيرة في صحفهم هم أنفسهم الذين يطالبون بتنقية قوائم العضوية في نقابة الصحفيين من الأدعياء والدخلاء، وهم أنفسهم الذين يطالبون بحماية مهنة الصحافة من هؤلاء الدخلاء ومنعهم من الاشتغال بالصحافة والإساءة إلى سمعتها وتقاليدها المهنية .

التفسير الثاني هو أنّ المعارضين ربما يكونون قد أطلعوا فعلاً على تقرير لجنة حماية الصحفيين الدولية وانبهروا بتلك الملاحظات التي تخالف مطالبهم ، لكنهم استسلموا لها تحت تأثير عقدة الخواجة !!.

لا ريب في ان هذه المفارقات تثير عددا من الاشكاليات التي تتعلق بتناقضات ومصاعب التحول نحو الديمقراطية في بلدان ما تسمى بالديمقراطيات الناشئة ومنها بلادنا ، مع الأخذ بعين الاعتبار الاشكاليات المعقدة التي تواجه التجارب الديمقراطية المتقدمة في البلدان المتطورة وعلى وجه الخصوص تلك التي تتعلق بالخلاف الدائر حول معايير حرية التعبير والعلاقة بين الحرية والمسؤولية وأولية الأمن على الحرية ، وهي اشكاليات خطيرة تواجه هذه الأيام بلدان ومجتمعات الديمقراطيات المتطورة وتثير انقسامات حادة في الآراء والمواقف حولها على نحو ما سنتناوله في العدد القادم .

ثمّة علامات بارزة في مسار الديمقراطية الناشئة التي تشهدها بلادنا، وهي حرية التفكير وعلنية المناقشات ، بيد أنّ الحرية والعلنية غير معصومتين على الدوام من الانحراف نحو الفوضوية ، الأمر الذي يتطلب أسلوباً واقعياً في التعامل مع المنابع الفكرية والاجتماعية للميول الفوضوية في المجتمع ، بصرف النظر عن عدم تجانسها.

من الخطأ الاعتقاد بأنّ الجانب الأكثر جاذبية في الفوضوية هو نزعتها المتمردة على الأوضاع والوقائع السلبية ، بل أنّ الجانب الأكثر جاذبية فيها هو ثوريتها المتسمة بالجموح الفوضوي تارة، ونفاذ الصبر ضد كل شيء تارة أخرى.

وهنا تبرز أهمية الديمقراطية في التعامل مع الجانب الأول بوصفه احتياطياً مباشراً لأيديولوجيا القفز على الواقع ، وما يترتب عليها من انحرافات انتهازية ، وضد الجانب الثاني بوصفه خطراً مباشراً على التطور الموضوعي للديمقراطية ، وتهديداً بالعودة إلى الشمولية والاستبداد.

بوسعنا القول ان التحليل النقدي للانحرافات الانتهازية يقودنا إلى استنتاج هام ، وهو أنّ انتشار تلك الانحرافات بقدر ما ارتبط على الدوام بمصادرة الديمقراطية وتضييق قنواتها وتعطيل أطرها وقمع الآراء وإشاعة أجواء الإرهاب الفكري في حياتنا ، وخاصة ذلك الإرهاب الذي يمارسه المثقفون بدرجة رئيسية ، بقدر ما ارتبط الكفاح ضدها بممارسة الديمقراطية وإشاعتها وتوسيع نطاقها في حياة المجتمع بشكل عام.

ما من شك في أنّ إرساء دعائم المناقشات الحرة بين مختلف الأفكار والآراء يُعد من الناحية العملية نقداً مباشراً للأخطاء التي ارتكبت في الماضي أثناء هيمنة الثقافة السياسية الشمولية والنزعات الدوغمائية المصابة بالوهن الذهني والتفكير المعلب ، والتي ارتبط وجودها بغياب الديمقراطية.

يخطئ من يعتقد أنّ الحرية تعني الفوضى والقفز فوق الواقع ، كما يخطئ من يحاول درء الفوضى بوضع قيود على الحرية ، فمشاكل الديمقراطية لا تعالج إلا من خلال الديمقراطية نفسها ، وبقدر التوجه نحو ديمقراطية أوسع بقدر التوجه أيضاً نحو مسؤولية أكبر، فلا حرية من دون ديمقراطية ولا ديمقراطية من دون حماية ولا حماية من دون سيادة القانون.

ولئن كانت إشاعة الديمقراطية وحرية التفكير والتعبير تساعد على التطور المستمر لأساليب العمل والبناء والمبادرات الإبداعية ، فإنّها تساعد أيضاً على أن تستند هذه الأساليب إلى قاعدة راسخة من التجديد المستمر لأساليب التفكير، وهي مهمة يستحيل تحقيقها من دون إشاعة أجواء الحرية في مجالات التفكير والعمل معاً.

في هذه الحالة يمكن القول إنّ تنوع الآراء في مجرى الممارسة السياسية لا يضعف وحدة المجتمع، بل أنّه يساعد على أن تكون مهمة تطوير السياسة غير خاضعة لنخب فوقية معيّنة تحتكر بصورة مطلقة الممارسة السياسية.

لا ريب في أنّ الخطر الحقيقي الذي يهدد وحدة المجتمع هو ذلك الذي ينبع من افتقاد المعرفة وضياع الحقيقة وعدم القدرة على التعامل مع المتغيرات التي تحدث في الواقع والبيئة العالمية.

ويتسع الخطر على هذه الوحدة حين يتم الفصل بين الرغبات والواقع مما يقود إلى تجاهل الاتجاهات الجديدة والملموسة للتطور، وما ينجم عن ذلك من إشكاليات تنشأ بفعل تحويل الأفكار إلى نصوص جامدة وتصورات جاهزة ونهائية تعيق حركة التقدم وتشوه الممارسة وتهدد الوحدة، وحدة الأرض ووحدة المجتمع ووحدة العالم !!

في هذا السياق يدفع الفكر ثمناً باهظاً من جراء الإرهاب الفكري ويولد مسوخاً من الانحرافات الانتهازية في حياتنا الفكرية والثقافية ، تبدأ في أضعف حالاتها بالنصية المدرسية البليدة التي تسلب الفكر حيويته وتصيبه بالجمود العقائدي القاتل ، ثمّ تنتهي في أبشع حالاتها إلى الفوضى والانحراف.

وهكذا ، يصبح الإرهاب الفكري أحد أبرز المنابع التي يعود إليها ضعف الشعور بالمسؤولية، وتكون النتيجة انسحاب المفكرين والمثقفين من ساحة المبادرات الإبداعية ، أو تدجين بعضهم، باستثناء حالات نادرة يدفع أبطالها حياتهم أو حريتهم أو سعادتهم ثمناً لحقهم في التفكير الحر وإيمانهم بحرية الاختيار.

* نقلا عن / صحيفة ((٢٦ سبتمبر))

امرأة حرة ومتحررة !

د. إلهام مانع *
elham.thomas@hispeed.ch

هل لاحظتم الخيط الذي يصل بين كل مقالتي السابقة.
خيط متصل.
أنسجه مراراً بالكلمات لأنه المحور في هذه اليوميات.
قائم على فكرة واحدة لا تتغير: الإنسان، رجلاً كان أم امرأة، عاقل، راشد، بالغ.
ولأنه عاقل، ولأنه راشد، ولأنه بالغ، فإنه قادر على اتخاذ قراراته بنفسه.
قادر على أن يختار حياته كما يشاء.
أن يشكلها كما يريد.
وأن يتحمل مسؤولية اختياره.
وهو قادر على فعل ذلك إذا أتيحت له الظروف المناسبة.
لا يحتاج إلى وصاية عليه، أو على عقله.
بعبارة مختصرة، الإنسان، رجلاً كان أم امرأة، حر.
وُلد وهو حر،
وُلد كي يكون حراً.
حق طبيعي له، رجلاً كان أم امرأة.
حق طبيعي يرتبط جوهراً بكونه إنساناً، ذا عقل.
تلك الفكرة هي التي تؤسس أيضاً للدعوة إلى حرية المرأة وتحررها.
حرية وتحرر!
لاحظوا أني أستخدم هنا عامدة متعمدة لفظين دأبنا دائماً على التعامل معهما على أنهما رديفان للانحلال وفساد الأخلاق.
ألصقنا بالحرية والتحرر مضامين سلبية.
ووصلنا إلى مرحلة عندما نقول إن تلك السيدة تدعو إلى حرية المرأة وتحررها، يصبح المعنى تلك السيدة تدعو إلى دعارة المرأة وعهرها!
يصبح ذلك هو المعنى!
وأصبحنا لذلك نخاف من الألفاظ.
ألفاظ يفترض أنها تنويرية، تسعى إلى حياة أفضل للإنسان، إلى كرامته،
وصيانة حقوقه،
تتحول بفعل التكرار وغسيل الأدمغة إلى اتهامات نسعى إلى نفيها عن أنفسنا.
"أنت علمانية، متحررة".
شتيمة بالنسبة لشريحة واسعة من قطاعاتنا.
وأنا أخوتي "علمانية ومتحررة".
وأفخر بذلك.
ليست تهمة كي أنفيها عن نفسي.
بل هي طريقتي في التعامل مع الحياة.
وأظن أني لو صمت بعد ذلك لأرتاح البعض كثيراً، لأن الصورة عندئذ ستكون متسقة.
"نعم، هي علمانية ومتحررة. هي إذن كافرة لا تؤمن بالله".
وقد تمنيت فعلاً لو أني ملحدة حتى أُريح من يقول لي هذا الكلام.
لكن المشكلة في الموضوع، أني بالفعل أؤمن بالله عز وجل.
وإيماني به قائم على رؤية عقلانية ومتمعنة لهذا الكون الشاسع الذي يُبهر المرء بتنوع وتعقيد خلقه.
يُبهرني.
وأقف أمامه مسحورة.
ولذلك أكمل قائلة "أنا علمانية، متحررة، وأؤمن بالله تعالى"!
لكن قناعتي تلك تظل في النهاية أمراً شخصياً، وحميمة.
هنا يقف محدثي منزعجاً.
لأن الصورة تبدو مقلوبة، لا تنسجم مع الإطار الفكري الذي يضعه لتفسير الأمور.
كلمات مثل "علمانية، متحررة، حرة، ليبرالية" يفترض أن تنزع صفة الإيمان عن الشخص الذي تُلصق به تلك "الشتائم".
وأنا أظل مصره على إمكانية أن يكون الإنسان كل ذلك، وفي الوقت نفسه أن يمارس علاقة روحانية طبيعية مع خالقه.
لاحظوا أيضاً أني أتجنب دائماً التأكيد على صحة حديثي من عدمه باللجوء إلى القرآن أو السنة.
رغم إدراكي أن هناك الكثير من الجوانب التي يمكن التدليل عليها من خلالهما.
لكن الخيط الرابط بين كل تلك المقالات يقوم على مفهوم العقل.
العقل أولاً.
لكل منا عقل.
وهبه لنا الخالق عز وجل كي نستخدمه.
وهو الذي أتوجه إليه في حديثي هذا.
فأنا على قناعة أخوتي،
أننا قادرون على التفكير.
قادرون على أن نستخدم خلايا عقلنا الرمادية.
أن نعملها في شؤون حياتنا.
ونشكلها إلى الأفضل.
قادرون.
لأن لنا عقل.
ولأن لنا إرادة.
لا ألجأ إلى القرآن والسنة عامدة لأني مدركة أيضاً أن تسييس الدين، والهجمة السلفية الشرسة التي نعايشها، أسسا لمفهوم العودة إلى النصوص الدينية في كل حوار يسعى إلى التجديد والتغيير.
كلما تحدثنا نُريد أن نجدد كان علينا أن نبحث عن مصدر أو أساس ديني يضفي شرعية على حديثنا،
لا نهدأ إلا إذا سمعنا ما يؤكد لنا أن السلف الصالح فعل ذلك قبل أربعة عشر قرناً.
هذا الإطار الذي حددناه للتفكير لا أقبل به.
أخرج منه، وأتحدث من خارجه.
نحن قادرون على التدليل بالعقل على الفعل الدافع إلى التغيير.
قادرون على ذلك.
لأن لنا عقل.
ولأن لنا إرادة.
ولأن الحياة قبل أربعة عشر قرناً تختلف جوهراً وتفصيلاً عن حياتنا في القرن الواحد والعشرين.
ولأن آراء المفسرين ممن عاشوا في القرون الوسطى، وإن اشتملت على ثراء فكري وتعدد واسع في المواقف، إلا أنها تظل مرتبطة بواقعها وظرفها التاريخي.
إذن أعود من جديد إلى التأكيد على اللفظين المرعبين، "الإيجابيين" في نظري:
أنا امرأة "حرة ومتحررة".
حرة في حياتي،
حرة في بناء مستقبلي،
وأتحمل مسؤولية حريتي لأني عاقلة، راشدة، بالغة.
حرة، وقادرة أن أكون ما أشاء، إذا ما أتاح لي المجتمع البيئة المناسبة لفعل ذلك.
وأنا متحررة.
متحررة من تقاليد الخوف.
من تقاليد الخزي.
ومن تقاليد العار.
من جبال الهم التي نتحملها على ظهورنا منذ طفولتنا.
من مفهوم الشرف الذي تُقتل من أجله الفتاة في مجتمعاتنا.
متحررة منه وأقول،
شرفي ليس محصوراً في ثلاث قطرات من دم.
شرفي في احترامي لنفسي،
في احترامي لجسدي،
في خُلقي في التعامل مع من حولي،
وفي الكلمة التي أقولها وأنا أعنيها.
وعندما أفعل كل ذلك أكون شريفة،
تماماً كما أن الرجل عندما يفعل كل ذلك يكون هو الآخر شريفاً.

* كاتبه يمنيّة

فصلت لأنها امرأة

شتيوي الغيثي *

دائما ما تعود قضية المرأة للطفو فوق سطح القضايا الاجتماعية والدينية في الوضع العربي عموماً، وفي الوضع المحلي خصوصاً، كإحدى القضايا الاجتماعية والدينية والإنسانية الكبيرة والحساسة في نظر البعض، وكأحد تمظهرات، أو تجليات الحراك الاجتماعي والفكري التي اشتغلت المجالس العامة والخاصة في هذه البلاد بالحديث حولها، وأعطاها العقل العربي شيئاً من اهتماماته الفكرية حول البحث والتفكير فيها إن بالسلب أو بالإيجاب، لكون الوعي النسبي في هذه القضية قد خطا خطوات مقبولة، ولكون الواقع الفعلي الاجتماعي قد أجبرته الحياة لخروج المرأة من المنزل إلى العمل، ولم تعد الأعمال التي كانت منوطة بالمرأة هي الأعمال في هذا الوقت وفي ظروف هذا العصر، بل أصبحت أوسع منها بكثير، وبما أن الوضع الاقتصادي يحتم على الوضع الاجتماعي، ومن ثم السياسي، لتغيير مجرياته الحياتية، ولتغيير أساليبه وطرقه في التعامل مع المتغير، فقد صحب هذا الخروج نوع من إعادة التفكير حول قضية المرأة، وحول الحقوق التي هي ضمان للمرأة كإنسان أولاً، وحق فعلي عام ثانياً، بما أنها إحدى الفئات المهمة التي يقوم عليها ركنا المجتمع الأساسيان، قبل أن تكون مكرمة ذكورية من أي إنسان يتفضل بها عليها، أو يحاول أن يكون هذا الحق ممنوحاً لها بمضض، اعتقاداً أنه فضل منه، وليمتنّ به في الأخير عليها إذا هي لم تتحرك بما يمليه، أو يخطه كطريق واحد تسير على خطواته ولا تحيد عنه.

ومن الطبيعي - بالنسبة لي على الأقل - أن يتصور البعض أن المطالبة بحقوق المرأة، ورفع الصوت حول هذه القضية، ما هي إلا ممارسة تغريبية انحلالية، وتفسخ أخلاقي، ودعوة لإخراج المرأة من عفتها وحيائها، لأن القضية في نظر السياق التقليدي وفي تصوره حول حقوق المرأة كانت قادمة من الغرب، وهذا صحيح بما أنه قد تخطى مراحل في هذه القضية، ولأن المرأة أيضا كانت محصورة في التأطير الجنسي، أو من ممتلكات الذكورة، وواحدة من سقط متاع الرجل بالنسبة للتفكير الفحولي، ولذلك فإن أي خروج عن هذا المفهوم أو محاولة نقده، هو خروج بالنسبة للكثيرين عن دعوة الحق، وخروج عن شريعة الله التي فرضها على المرأة، حتى لقد أفتى بعض الفقهاء الأقدمين وتبعهم البعض من معاصرينا، بأن المرأة تخرج مرتين في العمر: من بيت أبيها إلى بيت زوجها، ومن بيت زوجها إلى بيتها الأخير في دنياها (القبر).

وإذا كان صحيحاً أن قضية الحقوق الممنوحة للمرأة كانت مطروحة أول ما طرحت في الأوساط الغربية، شأن القضايا الإنسانية جميعها، قبل أن تنتقل رحالها إلى الشرق العربي، فلأن الوعي الغربي في هذه القضية قد جعل منها قضية محورية وحالة إنسانية عامة ككل الحالات الإنسانية وقضاياها كالفقر والطفولة مثلا، والتي تندرج فيها كل المجتمعات مهما كانت، وبأي حال حضاري هي، ولا تقتصر على طلب حقوقها في أوساطها الغربية، وهذا ما يجعل من القضية قضية إنسانية عالمية، ولا يعني ذلك أن تتشكل كل نساء العالم بالشكل الذي لا يرتضيه المجتمع حسب وصف البعض، بل الأصل في القضية هو حقوقها القانونية والإنسانية، وحصرها في مجال السفور والتفسخ الأخلاقي هدم لعدالة القضية وتشويه مقصود لها.

والخيار الذي وضعت فيه المرأة في مجتمعنا هو خيار اجتماعي تقليدي في الأصل، وإن كان يتشكل بالديني ويستعين به في فرض هيمنته الذكورية، وهذا فيه تجن على المرأة والدين على حد سواء، فالطرح الإسلامي في هذه القضية كان طرحاً مختلف التوجه، واسع المقصد، ومتباين الرؤى حتى داخل المنظومة الفقهية الواحدة، حتى أصبح من الشهرة بالوضع الذي يعرف أكثر الناس الخلافات الفقهية حولها كالخلافات القديمة حول الحجاب في المذاهب الأربعة في المذهب السني مثلاً، مما يدلل على أن القضية كانت قضية اجتماعية قبل أن يؤطرها البعض لدينا بالتشريع الديني ليضمن بقاء الوضع الاجتماعي على ما هو عليه، وليحصر المرأة بين خيارين لا ثالث لهما، إما التمسك بالعادات التي حورها البعض لصالحه، وإما الفساد الأخلاقي الذي هو إنهاء للمرأة وذبح لها معنوياً.

وما استدعاني، من خلال هذه المقدمة التنظيرية الطويلة، للحديث حول هذه القضية وإعادة طرحها، مع أنه لم يهدأ الطرح فيها أبداً، ما حصل للخمس الموظفات اللواتي فصلن من أعمالهن دفعة واحدة، بدون مبرر أخلاقي أو قانوني، بل بالعكس لم يثبت عليهن أي من هذا القبيل، ولا حتى شبهة من الشبه التي يحاول البعض البحث عنها ولو بـ(المنقاش)، وهذا ما جعل من القضية قضية ظالمة في تفصيلاتها وفي مبرراتها، إلا أن يتبين ما هو مستور، وهذا ما لم يتم التصريح به حتى الآن، والقصة كما هي معروفة لدى البعض، وكما قرأ عنها البعض الآخر، وكما كتب عنها الكاتب في صحيفة الوطن: قينان الغامدي والكاتب في صحيفة الرياض: عبدالله إبراهيم الكعيد، أن خمساً من النساء السعوديات، قد تخرجن من جامعة الملك سعود من (قسم علوم الحيوان) وكانت الفرصة سانحة أمامهن للعمل في (مختبر إيداك) التابع لشركة أرامكو السعودية في محافظة الخرج، على أنهن (محضرات مختبر) وكانت فرصة شديدة الندرة، ما تجعل الفرحة بها مضاعفة، إلا أنه بعد شهر من تاريخ مباشرة عملهن في هذا المختبر، فوجئن جميعا وبشكل تعسفي بقرار فصلهن من غير أسباب منطقية، بعد أن سعى بعض الذين منحوا أنفسهم حق الوصاية على الناس إلى بعض المؤسسات الحكومية كهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، للعمل على إبعادهن من هذا المكان حماية من خطرهن على المجتمع، (هكذا أتصوره يفكر)، وبدورها سعت الهيئة المباشرة والمهتمة بها للبحث في هذه القضية من غير أن يجد المسؤولون في الهيئة أي دليل يمكن من خلاله إدانتهن فيه، ليستصدروا فيما بعد قرار الفصل من محافظ الخرج، بعد أن حاول الرئيس المباشر لهن في العمل الدفاع عنهن، كونه يعرف أخلاقهن جميعا، ولم يلحظ عليهن ما يخالف العمل أو الأخلاق، ولكون هذا التصرف كان تصرفاً غير مسؤول من بعض الناس، محاولاً التمسك بحقهن القانوني والرسمي في هذه الوظيفة.

هذه القضية تطرح إشكالات عديدة، وتساؤلات فكرية وإدارية واجتماعية ودينية كبيرة ومحرجة للبعض حول المرأة ووضعها في هذا المجتمع، فعلى الكل أن يطرحوها على عقولهم، وعلى المسؤولين أن يطرحوها على من هم مباشرون في هذه القضية، وعلى المجتمع أن يسعى إلى التفكير فيها اجتماعياً، وعلى المفتين أن يعيدوا التفكير فيها فقهياً، لنكتشف في الأخير أنه وقع عليهن ظلم كبير وشديد القسوة، ولا يمكن حل مثل هذه القضية إلا بإعادتهن سريعاً لمختبرهن معززات مكرمات أولاً، لكي لا تتكرر الفاجعة مرة أخرى على الأخريات من الممرضات في كل مستشفياتنا الحكومية والأهلية، وتغيير كثير من المفاهيم الدينية والاجتماعية حل المرأة ثانياً.

* نقلا عن صحيفة "الوطن" السعودية

الملتقى الثالث لرجال المال والأعمال والباحثين والإعلاميين والمبدعين 21 مارس 2006 م

من أجل تخطيط حضري وعصري وبناء نموذجي ومنسق ومنظم لبناء وطن أجمل والتفائل بمستقبل أفضل بعيداً عن المزايدات المريضة والعشوائية

الغرفة التجارية والصناعية م/لحج